الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/540
23 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٣٤ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا -	برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام	٤ - ١٠٦	٣
ألف -	دور كيانات منظومة الأمم المتحدة	٤ - ١٥	٣
باء -	دور المنظمات غير الحكومية	١٦ - ٢٠	٥
جيم -	سرد لعمليات الأمم المتحدة لإزالة الألغام	٢١ - ٣٤	٦
١ -	أهداف برامج إزالة الألغام	٢١ - ٢٨	٦
٢ -	التنسيق بين الوكالات	٢٩ - ٣٤	٧
دال -	البرامج القطرية	٣٥ - ٨١	٩
١ -	أفغانستان	٣٥ - ٤١	٩
٢ -	أنغولا	٤٢ - ٤٨	١١
٣ -	البوسنة والهرسك	٤٩ - ٥٥	١٢
٤ -	كمبوديا	٥٦ - ٦١	١٤
٥ -	كرواتيا	٦٢ - ٦٧	١٥
٦ -	جورجيا	٦٨	١٧

96-28556 111196 141196

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحـــة
٧ - لاوس	٦٩ - ٧٣	١٧
٨ موزامبيق	٧٤ - ٨٠	١٨
٩ - اليمن	٨١	٢٠
هـاء - الموارد اللازمة لأنشطة إزالة الألغام	٨٢ - ٩٧	٢٠
١ - الصنـــدوق الاستئمانـــي للتبرعـــات مـــن أجل المساعدة في إزالة الألغام	٨٢ - ٨٧	٢٠
٢ - النداء الموحد المشترك بين الوكالات	٨٨	٢١
٣ - الأنصبة المقررة لحفظ السلام	٨٩	٢٢
٤ - القدرة الاحتياطية على إزالة الألغام	٩٠ - ٩٢	٢٢
٥ - تكنولوجيا جديدة	٩٣ - ٩٤	٢٣
٦ - تحسين المعايير	٩٥ - ٩٧	٢٣
واو - الدعوة إلى حل دائم لحظر الألغام البرية	٩٨ - ١٠١	١٠١
زاي - تشجيع المزيد من التأييد العام	١٠٢ - ١٠٦	٢٥
ثالثا - خاتمة	١٠٧ - ١١٣	٢٦

المرفقات

الأول	الأموال المنفقة من الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام	٢٨
الثاني	الأموال المقبوضة والمعلن عن دفعها للصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦	٣٠

أولا - مقدمة

١ - ظلت مسألة تقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام موضع نظر الجمعية العامة منذ ١٩٩٣. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بموجب قرارها ٨٢/٥٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن يقدم إلى دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في جميع المسائل ذات الصلة الواردة في تقريريه المقدمين إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين (A/49/357 و Add.1 و 2) ودورتها الخمسين (A/50/408) بشأن المساعدة المقدمة في إزالة الألغام وتشغيل الصندوق الاستئماني من أجل المساعدة في إزالة الألغام.

٢ - ويقدم هذا التقرير عملا بذلك الطلب. ويتضمن معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلا عن منظمات أخرى ومنظمات غير حكومية تشارك في أنشطة الأعمال المتصلة بالألغام. ويعرض التقرير البرامج الجارية للأعمال المتصلة بالألغام في أفغانستان، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، وسلافونيا الشرقية، وكرواتيا، وكمبوديا، ولاوس، وموزامبيق، واليمن. كما يتناول التقريرتشغيل الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام والتقدم المحرز حتى الآن في إنشاء قدرة احتياطية في مجال إزالة الألغام.

٣ - واستجابة لطلب الجمعية العامة تعزيز أعمال البحث والتطوير العلمية لتقنيات وتكنولوجيا إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية ، عقدت حكومة الدانمرك، بدعم من إدارة الشؤون الإنسانية للأمانة العامة للأمم المتحدة، مؤتمرا دوليا بشأن تكنولوجيا إزالة الألغام وذلك في تموز/يوليه ١٩٩٦. ويتناول هذا التقرير أيضا نتائج ذلك المؤتمر.

ثانيا - برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام

ألف - دور كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

٤ - اضطلعت الأمم المتحدة في العام الماضي ببرامج لإزالة الألغام في ما مجموعه تسعة بلدان. ومن المرجح أن يطلب تقديم هذه المساعدة في المستقبل القريب من أجل طاجيكستان وشمال العراق وجورجيا. ويتمثل الهدف في إنشاء قدرة وطنية مستدامة لإزالة الألغام في كل من هذه البلدان، ولتحقيق ذلك يتم وضع برامج بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية. ويتم تصميم كل برنامج حسب الأوضاع الجغرافية والاقتصادية والأمنية المحلية، ويشمل البرنامج عناصر تتعلق بالتدريب وإزالة الألغام وأعمال المسح وتوعية المجتمعات المحلية والعلاج الطبي والتأهيل. ويتضمن كل برنامج قطري، بتنسيق من إدارة الشؤون الإنسانية، معارف ومهارات متخصصة لدى عدد من وكالات الأمم المتحدة فضلا عن الخدمات التي تقدمها الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

٥ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تشترك الكيانات التالية في برامج إزالة الألغام : إدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي.

٦ - وإدارة الشؤون الإنسانية هي مركز التنسيق بالنسبة لجميع أنشطة إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية. والإدارة، بهذه الصفة، مسؤولة عن تطوير قدرة وطنية ومحلية في مجال إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية. وفي الحالات التي تأتي فيها إزالة الألغام ذات الصلة بأنشطة حفظ السلام في مرحلة سابقة للعمليات الإنسانية بوصفها جزءا من أنشطة إدارة عمليات حفظ السلام، تعمل الإدارتان على نحو وثيق لضمان قدر أكبر من التكامل بين أنشطة إزالة الألغام هذه وبين برامج إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية. وتضطلع إدارة الشؤون الإنسانية بالتنسيق بين أنشطة إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية على صعيد السياسة العامة من أجل أنشطة إزالة الألغام بعد انتهاء الصراع ؛ وتعمل على تشجيع وتسهيل استحداث تكنولوجيا جديدة؛ وتقوم بتعبئة الموارد من أجل أنشطة إزالة الألغام والتنسيق بين جهود الدعوة بشأن مسألة المناجم.

٧ - وتعمل إدارة الشؤون الإنسانية على نحو وثيق مع الهيئات الحكومية للمساعدة في وضع أولويات وطنية، ورسم استراتيجيات إزالة الألغام، وتوفير الدعم في مجال التنظيم والتدريب التقني، وتسهيل إنشاء قدرات وطنية في مجال إزالة الألغام، شاملة ما يتم من خلال المنظمات المحلية غير الحكومية.

٨ - أما إدارة عمليات حفظ السلام فهي مسؤولة عن أنشطة إزالة الألغام ذات الصلة ببعثات حفظ السلام. وتقدم الدعم التقني لعمليات إزالة الألغام وأعمال المسح التي تضطلع بها بعثات حفظ السلام، وتسدي المشورة لإدارة الشؤون الإنسانية بشأن توفيرالمعدات اللازمة لعمليات إزالة الألغام. وهي تعمل على نحو وثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية لضمان سلامة الانتقال من عمليات إزالة الألغام المتعلقة بحفظ السلام إلى البرامج الإنسانية الطويلة الأجل.

٩ - وتضطلع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأعمال تتعلق بإزالة الألغام والتوعية بالألغام والاستطلاع والتدريب إذا لزم الأمر ذلك من أجل تنفيذ مهام حفظ السلام وتأمين سلامة موظفي الأمم المتحدة. وقلما تبلغ هذه الأنشطة مستوى التكامل اللازم بين عمليات إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية، ولكن بعض العناصر - مثل تطهير الطرق من أجل توفير سلامة المرور للعاملين في مجال حفظ السلام - على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للبرامج الإنسانية الجارية وفي المستقبل. ومن الأمور التي تنطوي على فائدة حاسمة للأنشطة الإنسانية الاضطلاع على الصعيد العسكري بإنشاء مرافق سياسية مثل المعلومات المتعلقة بقواعد البيانات والتنسيق بين المعدات.

١٠ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم إلى عدة من برامج العمل في مجال إزالة الألغام لضمان إدماجها مع البرامج الإنمائية الأخرى وتحقيق استدامتها في الأجل الطويل. وتشمل الأنشطة أعمال المسح والإزالة والتوعية بالألغام والتدريب.

١١ - ومع تطور برامج العمل ذات البعد الإنساني في مجال الألغام واكتمالها وتسليم إدارتها إلى الحكومات الوطنية، تعتمد إدارة الشؤون الإنسانية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توفير الدعم الإداري واللوجستي للبرامج الوطنية في الأجل الطويل. وقد بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بعض الحالات، بتنفيذ برامج لإزالة الألغام دعما للجهود الإنمائية.

١٢ - وتتصدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة العمل في الأنشطة الرامية إلى الحد من الآثار التي تلحق بالنساء والأطفال من جراء الألغام. وتشمل هذه الأنشطة برامج التوعية بالألغام والتأهيل البدني والنفسي لضحايا الألغام، وجهود الدعوة العامة على الصعيد العالمي.

١٣ - ويعمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على تخفيف الآثار التي تلحق باللاجئين والمشردين داخليا من جراء الألغام. وتتعلق غالبية أعمال المكتب بالتوعية بالألغام، ولكنها قد تمتد - في بعض الظروف الاستثنائية - إلى إزالة الألغام وأعمال المسح المتعلقة بها.

١٤ - ويتولى برنامج الأغذية العالمي دعم أنشطة إزالة الألغام التي تتعلق باختصاصات البرنامج. وتشمل هذه الأنشطة تطهير الطرق والأراضي الزراعية فضلا عن توفير الأغذية والدعم اللوجستي للجهود الأخرى التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام.

١٥ - وهناك وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومن بينها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، اضطلعت بأنشطة في مجال الألغام على أساس محدود بدرجة أكبر.

باء - دور المنظمات غير الحكومية

١٦ - تعمل برامج الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام بشكل وثيق أيضا مع المنظمات غير الحكومية. وتضطلع هذه المنظمات بتدريب العاملين المحليين على التوعية بالألغام وعمليات المسح والإزالة المتعلقة بها. وهي في أغلب الأحيان أولى المنظمات التي تعمل في البلد خلال مرحلة الطوارئ.

١٧ - وتستجيب المنظمات غير الحكومية في مرحلة الطوارئ دون غيرها تقريبا للمتطلبات الإنسانية، وتركز جهودها على سرعة الاستجابة لاحتياجات التوعية بالألغام وأنشطة إزالتها، وذلك دعما للسكان المحليين والمنظمات غير الحكومية الأخرى والأمم المتحدة. وتقوم الآن عدة منظمات غير حكومية، مثل

منظمة "كير" الدولية وصندوق إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ بإدراج التوعية بالألغام وأعمال المسح الخاصة بها وإزالتها وذلك دعما لأنشطتها الأخرى ذات الأبعاد الإنسانية مثل البرامج الصحية والاجتماعية والزراعية وبرامج الغذاء مقابل العمل بوصف ذلك جزءا من نهج متكامل.

١٨ - وتقدم المنظمات غير الحكومية، في عدد متزايد من الحالات، إسهاما له قيمته بوصفها شريكة للأمم المتحدة، وللمعاهد الوطنية بوصفها مستشارة تحت مظلة التنسيق والقيادة العامة للأمم المتحدة. وأثناء عملية وضع برنامج يتعلق نموذجيا بإزالة الألغام، تشرك عدة منظمات غير حكومية عاملين لدعم الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة. وفي بعض البلدان، مثل أفغانستان، تضطلع المنظمات الوطنية غير الحكومية بدور الشريك المنفذ في عمليات إزالة الألغام.

١٩ - وثمة منظمات أخرى، مثل الحملة الدولية من أجل حظر الألغام البرية، تنشط في مجال الدعوة لحظر إنتاج الألغام البرية وتصديرها واستعمالها.

٢٠ - وتنشط لجنة الصليب الأحمر الدولية، بصفة خاصة، في ميدان الرعاية الطبية لضحايا الألغام وأعمال التأهيل اللاحقة للإصابة من جراء الألغام. وتنشط أيضا في تعزيز فرض حظر على الألغام البرية.

جيم - سرد لعمليات الأمم المتحدة لإزالة الألغام

١ - أهداف برامج إزالة الألغام

٢١ - تضمن التقرير السابق للأمين العام بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام (A/50/408)، بيانا تفصيليا بعض الشئ بأهداف برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام ومختلف عناصرها المشتركة.

٢٢ - ويتمثل الهدف الأولي لبرنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في تطوير قدرات وطنية قادرة على إدارة وتنفيذ برنامج متكامل لإزالة الألغام يتألف من إزالة الألغام، والتدريب في مجال إزالة الألغام، والتوعية بالألغام، وأعمال المسح الخاصة بالألغام، والتأشير على المناطق المزروعة بالألغام.

٢٣ - ويجري في العادة تنفيذ برنامج متكامل لأعمال إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية من خلال مركز للعمل المتعلق بالألغام أنشأته الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة الوطنية. ويتم تحت إشراف مركز العمل المتعلق بالألغام تنفيذ مختلف الأجزاء المكونة للبرنامج المتكامل لإزالة الألغام.

٢٤ - ويتم في كثير من الحالات إنشاء مدرسة للتدريب تتولى تدريب العاملين الوطنيين على مختلف المهارات اللازمة لبرنامج إزالة الألغام. ويجري تعيين موظفين دوليين بوصفهم مدربين ومستشارين تقنيين لتدريب المديرين والمعلمين والمشرفين والقائمين بإزالة الألغام من أبناء البلد. ويشمل المنهج لا مجرد

تقنيات المسح والإزالة المتعلقة بالألغام، وإنما أيضا تدريب العاملين في المهن الطبية المساعدة بشكل يفي بالمستويات الدولية لإزالة الألغام والسلامة. ويتم تدريجيا الاستغناء عن الموظفين الدوليين ويتولى الموظفون الوطنيون المسؤولية كاملة عن البرنامج.

٢٥ - وتنضم إلى برنامج إزالة الألغام كعناصر مكملة له المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بأنشطة إزالة الألغام والتوعية بالألغام وأعمال المسح المتعلقة بالألغام. وتجري جميع أنشطة إزالة الألغام والأنشطة ذات الصلة تحت إشراف مركز العمل المتعلق بالألغام وتسجل النتائج في قاعدة بيانات وطنية للألغام.

٢٦ - وتمثل أعمال المسح المتعلقة بمدى التلوث بالألغام البرية، في معظم الحالات، الأولوية الأولى في عملية إزالة الألغام. وتشكل نتائج أعمال المسح الأولية الأساس اللازم لتحديد نطاق مشكلة الألغام ووضع الأولويات في مجال إزالة الألغام. ويجري في تاريخ لاحق الاضطلاع بأعمال مسح أكثر تفصيلا لرسم حدود حقول الألغام بقدر أكبر من الدقة، وتركيز جهود الإزالة.

٢٧ - ولدى تنفيذ أنشطة التوعية بالألغام، يجري تزويد السكان المعرضين للأخطار بمعلومات عن الألغام البرية وعن كيفية التعامل مع المناطق المزروعة بالألغام البرية، بما في ذلك الممارسات وجوانب السلوك المتعلقة بالسلامة. وتشمل فصول التوعية كيفية التأشير على حقول الألغام والإبلاغ عنها، وكيفية التقليل بأكبر قدر ممكن من فرص الوقوع ضحية الألغام.

٢٨ - وتفرض الإصابات الناجمة عن الألغام البرية أعباء ثقيلة على نظم الرعاية الصحية في البلدان المنكوبة بالألغام. وهذه البلدان تكون في أغلب الأحيان قد أعجزتها الحروب وليس في مقدورها تحمل تكاليف إضافية. وفي بعض الحالات ولكن ليس كلها، تقوم الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية، بإدراج برامج للتأهيل البدني والنفسي في أنشطتها المتعلقة بإزالة الألغام. وتعمل منظمات مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، وأطباء بلا حدود، والرابطة الدولية للمعوَّقين، كوكالات قيادية في هذه المجالات. وفي أغلب الأحيان تقدم الفرق الطبية المرافقة لوحدات إزالة الألغام خدمات للرعاية الصحية إلى المجتمعات المحلية، نظرا لأنها تمثل في كثير من الحالات المرفق الوحيد الذي يمكن للسكان أن يصلوا إليه.

٢ - التنسيق بين الوكالات

٢٩ - أثناء مسار عملية من عمليات الأمم المتحدة لإزالة الألغام، تنتقل المسؤولية عن البرنامج عبر ثلاثة كيانات منفصلة من كيانات الأمم المتحدة. وقد تطور هذا النهج على مر السنين مع تحديد المجرى الرئيسي للأنشطة بوصفه جزءا من عملية لحفظ السلام أو من عملية إنسانية. وفي أوقات نشوب الصراع حيث يجري نشر عملية لحفظ السلام، يتولي أعمال إزالة الألغام بالدرجة الأولى قوة حفظ السلام التي تضطلع

بأنشطة إزالة الألغام حسبما تقتضيه مهمتها وعملياتها لحفظ السلام. وتتخذ إدارة الشؤون الإنسانية الخطوات اللازمة في معظم الحالات بناء على طلب الحكومة الوطنية، وذلك من أجل وضع برنامج إنساني لإزالة الألغام بغية تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية، وتهيئة بيئة للعودة الآمنة للمشردين داخليا واللاجئين، وتسهيل إنعاش بلد مزقته الحرب، وإتاحة الفرصة لبلد بأن يعود إلى الأنشطة الاقتصادية الطبيعية بأسرع ما يمكن.

٣٠ - وبينما يتعين أحيانا خلال عملية طارئة لإزالة الألغام أن يتم الاضطلاع بها من أجل تسهيل القيام بعمليات بعثات حفظ السلام وإيصال المساعدات الإنسانية على نحو سلس، يتمثل الهدف الأولي لبرنامج عمل إنساني يتعلق بالألغام في إنشاء قدرة وطنية على إزالة الألغام حالما تسمح الظروف. لذلك تجد الأمم المتحدة نفسها مضطرة في كثير من الحالات لأن تعالج هذه المتطلبات المختلفة في آن واحد. ويتطلب ذلك لا مجرد التعاون الوثيق بين بعثات حفظ السلام وأنشطة الأمم المتحدة في الميدان الإنساني، وإنما يتطلب أيضا التنسيق الفعـّال مع المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور يزداد فعالية في أنشطة إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية. كما أن التعاون الوثيق مع المنظمات الإنسانية على جانب حيوي من الأهمية لضمان أخذ اهتماماتها ومتطلباتها بعين الاعتبار بالكامل لدى وضع الأولويات التنفيذية لأنشطة إزالة الألغام.

٣١ - وفي الحالات التي تظهر فيها الحاجة إلى الانتقال من إزالة الألغام لأغراض حفظ السلام إلى برنامج عمل إنساني يتعلق بالألغام، يتم تخطيط الترتيبات الانتقالية وإدارتها بعناية ودقة. ومن الطبيعي أن يشمل هذا الانتقال التحول من عملية يتم تمويلها من ميزانية الأنصبة المقررة لحفظ السلام إلى عملية تمولها التبرعات. ويستلزم ذلك، إذا لزم الأمر، استمرار دعم البلدان المساهمة بقوات بترتيبات تمويل مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع ترتيبات تتعلق بالمعدات اللازمة لإزالة الألغام والاتصالات، مشفوعة بالدعم اللوجستي الضروري لاستمرار بقائها في مواقعها حتى لا تتأثرأنشطة إزالة الألغام بشكل سلبي. وتتطلب هذه الترتيبات موافقة الجمعية العامة. وفي حالة موزامبيق، وافقت الجمعية العامة على نقل معدات إزالة الألغام من عملية الأمم المتحدة في موزامبيق إلى برنامج إزالة الألغام الإنساني الأبعاد. ويجري اتخاذ ترتيبات مماثلة بالنسبة لأنغولا.

٣٢ - ولضمان أكبر قدر ممكن من التوافق بين إزالة الألغام على صعيد حفظ السلام وبين إزالة الألغام الإنسانية الأبعاد، تعمل إدارة الشؤون الإنسانية. وإدارة عمليات حفظ السلام بتعاون وثيق بينهما. ويشمل هذا التعاون الاضطلاع ببعثات مشتركة للتخطيط والتقييم، وتقاسم الموارد من الموظفين والموارد الأخرى في العمليات الميدانية. كما تعمل الإدارتان معا في تطوير تكنولوجيا جديدة واعتماد معايير دولية لإزالة الألغام والسلامة.

٣٣ - وثمة مظهر آخر من مظاهر التنسيق يتمثل في نقل إدارة أنشطة إزالة الألغام إلى الحكومة الوطنية والسلطات المحلية بطريقة مناسبة من حيث التوقيت. ففي كمبوديا، نجحت الأمم المتحدة في المساعدة على إنشاء قدرة وطنية لإزالة الألغام ونقل إدارتها إلى معهد وطني. وسوف تتخذ ترتيبات مناسبة للبرامج

المنفذة في موزامبيق وأنغولا. وستواصل الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية، إذا لزم الأمر، توفير الدعم التقني والمالي من خلال مشاريع للتعاون التقني تنفذ بالاشتراك بين إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤ - ومع تزايد عدد المنظمات غير الحكومية المشتركة في أنشطة الأعمال المتعلقة بالألغام، من الضروري أن يتوفر تنسيق فعـّال لضمان أن تكون أنشطة المنظمات غير الحكومية بمثابة مكونات متكاملة في برنامج عمل وطني يتعلق بالألغام. وفي حالة أنغولا، وافقت المنظمات غير الحكومية على الإسهام في جهود حكومة أنغولا والأمم المتحدة في صياغة برنامج عمل وطني يتعلق بالألغام ووضع الأولويات في أنشطة إزالة الألغام. كما تعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز اعتماد معايير لإزالة الألغام والسلامة وإنشاء شبكة للمعلومات وقواعد للبيانات.

دال - البرامج القطرية

١ - أفغانستان

٣٥ - ما زالت أفغانستان تعتبر أحد البلدان التي تأثرت أبلغ التأثر بالألغام البرية. ومن المعتقد أنه تم بث ما يقدر بنحو ١٠ ملايين لغم في أنحاء البلد خلال سنوات الصراع، جرى اسقاطها عشوائيا من الجو أو دفنها في مجموعات مركزة أو زرعها بشكل فردي كفخاخ متفجرة. وهي الآن تلوث كل نوع تقريبا من أنواع الأرض، مع عدم وجود وثائق تدل على مواقعها المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، خلفت سنوات الصراع أجهزة غير مفجرة مبعثرة في أنحاء البلد. وتفيد تقديرات الأمم المتحدة بوجود ١٥٠ مقاطعة من مقاطعات أفغانستان البالغ عددها ٣٢٥ ما زالت متأثرة بالألغام والأجهزة غير المفجرة. وتشكل الألغام مشكلة خاصة في المقاطعات الواقعة بالقرب من الحدود وحول المراكز السكانية الرئيسية. وتمثل الأجهزة غير المفجرة مشكلة كبيرة في العاصمة كابول وبعض المدن الرئيسية. وما زالت الألغام والأجهزة غير المفجرة تعيق عودة اللاجئين وانعاش اقتصاد البلد. وما زالت الإصابات مستمرة بين المدنيين، بمعدل يقدر بعشرة أشخاص في اليوم يتعرضون للتشويه أو القتل.

٣٦ - ويعد برنامج إزالة الألغام المنشأ داخل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتصلة بأفغانستان أكبر وأطول البرامج الجارية التي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة. ويتألف هذا البرنامج الذي أنشئ عام ١٩٨٩ من أربعة عناصر رئيسية هي: التوعية بالألغام، والدراسات المسحية لحقول الألغام، وإزالة الألغام، والتدريب المتعلق بإزالة الألغام. ويضطلع بتنفيذ البرنامج ٣ ١٠٠ من العاملين الذين تولت توظيفهم ست منظمات أفغانية غير حكومية ومنظمتان دوليتان غير حكوميتين، ووكالة إغاثة واحدة، ومنظمة محلية واحدة للإذاعة تتلقى دعما دوليا.

٣٧ - وبالإضافة إلى الوكالات التي تتلقى دعما مباشرا من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتصلة بأفغانستان، يوجد عدد من الوكالات الأخرى تشترك في الأنشطة المتعلقة بالألغام. وتواصل لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر الأفغانية وعدد من المحطات الإذاعية المحلية بث رسائل للتوعية بالألغام. كذلك تعمل الرابطة الدولية للمعوقين ومنظمة "رادا بارنين" (المنظمة السويدية لإنقاذ الأطفال)، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتصلة بأفغانستان، على نشر الوعي بين القرويين المحليين واللاجئين. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة التمويل والدعم للبرنامج التعليمي المتعلق بالألغام والذي يديره صندوق إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة الأمريكية).

٣٨ - وقد تجاوزت إنجازات البرنامج في ١٩٩٥ الأهداف بدرجة كبيرة، وذلك نظرا للتمويل المطرد والمتزايد والمقترن بابتكارات استحدثها موظفو الأمم المتحدة وشركاؤهم المنفذون. وقد أمكن منذ بدء البرنامج تدمير أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ لغم وجهاز غير مفجر، وتحويل ١٣٠ كيلومترا مربعا من مساحات المعارك السابقة إلى مناطق آمنة فضلا عن تلقي نحو ٢,٥ مليون شخص دورات توعية مباشرة بالألغام. ويتلقى آلاف آخرون من الأفغان رسائل توعية بالألغام من خلال محظات الإذاعة والتليفزيون المحلية. وبحلول نهاية ١٩٩٥، تم التأشير على ١٥٠ كيلومترا مربعا من الأراضي التي لم تكن ميدانا للمعارك والمصنفة بأنها منطقة أولوية عالية، ومنها رقعة تزيد مساحتها على ٨٠ كيلو مترا مربعا تم تطهيرها. وتفيد تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتصلة بأفغانستان أنه يمكن بالمعدل المطرد في عام ١٩٩٥ وبالتمويل الكافي، تطهير الرقعة المتبقية من الأراضي التي لم تكن ميدانا للمعارك والمصنفة بأنها ذات أولوية والبالغة مساحتها ٧٠ كيلو مترا، بحلول نهاية عام ١٩٩٨ .

٣٩ - وقد حقق البرنامج عددا من الإنجازات الملحوظة في عام ١٩٩٥. وبالتعاون مع المشروع الأفغاني للتمثيليات التعليمية الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية، قام البرنامج بتطوير وإذاعة رسائل توعية رئيسية بالألغام من خلال التمثيليات الإذاعية. وأمكن عن طريق الفرق التي أسندت إليها مهمة إزالة الألغام والأجهزة غير المفجرة في كابول، تحقيق المزيد من التوسع في قدرات البرنامج على تطهير ساحة المعارك والتخلص من الأجهزة المتفجرة. وأسفرت الحملة الأفغانية من أجل حظر الألغام البرية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتصلة بأفغانستان، عن انطلاق أنشطة التوعية العامة التي تشجع الفصائل على حظر استعمال الألغام وتخزينها. وبدأ البرنامج عملية لإعادة تشكيل بنيته تهدف إلى مزيد من تحسين الإدارة والتنسيق والتكامل مع الوكالات التشغيلية الأخرى.

٤٠ - وفي عام ١٩٦٦، بدأ صندوق إنقاذ الأطفال (الولايات المتحدة الأمريكية)، كجزء من برنامج إزالة الألغام، في تنفيذ مشروعها للتعليم في مجال الألغام وتفاديها وذلك مع الأطفال في كابول. وشرعت الرابطة الدولية للمعوقين في تنفيذ برنامج ريادي للتوعية بالألغام في المناطق القروية الواقعة إلى الجنوب الغربي من أفغانستان.

٤١ - وعلى أساس التطورات التقنية وسنوات من الخبرة والإنجازات في عام ١٩٩٥، تم وضع الأهداف الخاصة بعام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن يضطلع البرنامج بتطهير ما مجموعه ٤٦,٥ كيلو متر مربع من الأراضي العالية الأولوية؛ ومسح وتأشير ٤٠ كيلو مترا من المساحات المزروعة بالألغام؛ وتلقى قرابة ٠٠٠ ٦٠٠ شخص دورات توعية في مجال الألغام؛ وتقديم تدريب كاف للوفاء بمستويات التوظيف الجارية واحتياجات المستقبل؛ وسوف ينشط البرنامج في ٢٣ من مقاطعات أفغانستان البالغ عددها ٢٩. وستتواصل الجهود الرامية إلى تحسين سلامة العملية وتنسيقها وفعالية تكلفتها.

٢ - أنغولا

٤٢ - أنهى بروتوكول لوساكا، الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الحرب الأهلية في أنغولا التي استمرت أكثر من عقدين. ولم يستثن الصراع أي جزء من أراضي البلد وكانت الخسائر المادية وفي الأرواح هائلة. وكان استعمال الألغام في العمليات الدفاعية والهجومية بمثابة تكتيك خطير من جانب كلا الطرفين المتحاربين، وباتت الحالة في أنغولا من أسوأ الحالات المتعلقة بالألغام في العالم. ويقدر عدد الألغام المبثوثة في أنحاء البلد بما يتراوح بين ٩ و ١٥ مليون لغم، مما جعل الوصول إلى المناطق الواقعة خارج أطراف المدن في غاية الصعوبة وأدى إلى اضطراب جميع مظاهر الإغاثة والتعمير. وفي عام ١٩٩٤، أفادت التقديرات وقوع ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ حالة إصابة جديدة بسبب الألغام كل اسبوع؛ وما من شك أن هذا العدد سوف يزداد مع بدء ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ و ١,٢ مليون من المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم. وتتحمل البلد بالفعل أعباء تتمثل في ٠٠٠ ٧٠ من ذوي الأطراف المبتورة ومنهم ٠٠٠ ٨ من الأطفال. وتقدر التكلفة المباشرة للعلاج الطبي والتأهيلي لهؤلاء الضحايا وحدهم بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار.

٤٣ - وقد أتاح وقف الأعمال القتالية لبرنامج إزالة الألغام من الانتقال من رد الفعل والعمل الذي تحركه الاستجابة إلى العمل الإيجابي. وتقع المسؤولية عن أنشطة إزالة الألغام على عاتق حكومة أنغولا التي أنشأت المعهد الوطني لإزالة العقبات المتفجرة. وسوف يضطلع المعهد في الوقت المناسب بمراقبة برامج الألغام التي تدعمها الآن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي الوقت نفسه، يعمل المكتب المركزي لعمليات الألغام الذي أنشأته إدارة الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٤، بشكل وثيق مع المعهد الوطني لإزالة العقبات المتفجرة في التنسيق بين برامج العمل الوطنية المتعلقة بالألغام. ويوفر المكتب المركزي لعمليات الألغام الدعم التقني والإداري المتخصص، ويعمل الموظفون الأنغوليون جنبا إلى جنب مع نظرائهم من الأمم المتحدة للوقوف بأنفسهم على العمليات. ومن المتوقع أن يتم الانتقال تدريجيا من الأمم المتحدة إلى السلطة الحكومية، ومن المرجح أن يبقى الدعم التقني ضروريا خلال عام ١٩٩٧.

٤٤ - والحاجة ماسة إلى عاملين مهرة في مجال إزالة الألغام. وقد بدأت مدرسة التدريب بالمكتب المركزي لعمليات الألغام التي أنشأتها الأمم المتحدة أعمال التدريب في أوائل عام ١٩٩٦. وتم حتى الآن تخريج ٤٠٠ من العاملين في إزالة الألغام و ١٠ من المعلمين وموظفي الدعم الآخرين، وتم توزيعهم على أربعة مقار

إقليمية. وسيتم تخريج ٢٥٠ آخرين بنهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وتتوخى الأمم المتحدة تدريب ٢٥٠ آخرين في مجال إزالة الألغام في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

٤٥ - ويضطلع المعهد الوطني لإزالة العقبات المتفجرة بأعمال إزالة الألغام بدعم تقني من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركات التجارية. ومن الأمور التي تحظى بأولوية عليا تطهير طرق الوصول لتمكين المرور الآمن أمام قوات حفظ السلام وبرامج المساعدة الإنسانية في أنحاء البلد. وقد نشط برنامج الأغذية العالمي في تطهير الطرق جنبا إلى جنب مع عدة من الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦ تم تطهير أكثر من ٦٠٠ ٣ كيلو متر من الطرق. وبلغ مجموع عدد الألغام التي أزيلت في ذلك الوقت ما يزيد على ٠٠٠ ٨٠ . وبلغت مساحة رقعة الأرض الإجمالية التي أصبحت آمنة من الألغام ١٥٠ كيلو مترا مربعا.

٤٦ - وتجري الأمم المتحدة بدعم من المنظمات غير الحكومية عمليات مسح على المستوى الأول في أنحاء البلد. والغرض من هذا المسح هو تحديد مواقع المناطق الخطرة وترسيم حدودها بأكبر درجة ممكنة من الوضوح والدقة. ويتم جمع المعلومات من المجتمعات المحلية والمصادر الأخرى، وتبويبها في قاعدة البيانات الوطنية في المكتب المركزي لعمليات الألغام/المعهد الوطني لإزالة العقبات المتفجرة. وتوفر قاعدة البيانات الأساس اللازم لعمليات المسح الأكثر تفصيلا على المستويين الثاني والثالث.

٤٧ - وتم في عام ١٩٩٤ إنشاء برنامج وطني للتوعية بوجود الألغام ويجري تنسيقه حاليا بمعرفة المعهد الوطني لإزالة العقبات المتفجرة/ المكتب المركزي لعمليات الألغام، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات الأنغولية غير الحكومية. ويجري مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى أيضا برامج توعية باعتبارها جزءا من مجهود الإعادة إلى الوطن. ووصلت برامج التوعية بالألغام بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى أكثر من ٠٠٠ ٩٢٠ شخص.

٤٨ - وتعاني مرافق الرعاية الطبية وتأهيل المصابين من جراء الألغام في أنغولا من قصور يرثى له، وترتفع فرص وفاة ضحايا الألغام قبل تلقي الرعاية الطبية عنها في معظم البلدان الموبوءة بالألغام . وقد انضم فريق طبي إلى المكتب المركزي لعمليات الألغام في منتصف عام ١٩٩٦ لدعم البرنامج. وتضطلع عدة منظمات غير حكومية أيضا بأنشطة طبية تتعلق بالألغام في أنحاء البلد.

٣ - البوسنة والهرسك

٤٩ - تسبب الصراع الذي استمر أكثر من أربع سنوات في يوغوسلافيا السابقة في دمار واسع الانتشار في أجزاء كبيرة من البوسنة والهرسك مما أسفر عن وفاة وإصابة مئات الألوف وأرغم أكثر من ثلاثة ملايين شخص على الرحيل من ديارهم. وقد نشرت الألغام البرية بغزارة طيلة الصراع؛ وتفيد التقديرات الراهنة أنه تم زرع أكثر من ثلاثة ملايين لغم الأمر الذي لم يلوث الطرق فحسب وإنما أيضا الأراضي

الزراعية والمدن والقرى. ونظرا لطابع الصراع المتنقل فقد تم تلغيم مساحات كثيرة أكثر من مرة، واستخدمت تقنيات متطورة لزرع الألغام للحيلولة دون اكتشافها وإزالتها. وكانت حالات الإصابة بين المدنيين من جراء الألغام منخفضة بشكل خادع أثناء الحرب، ولكنها ترتفع بدرجة كبيرة مع عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في مناطق الصراع السابقة.

٥٠ - وقد أتاح وقف الأعمال القتالية عقب اتفاق ديتون للسلام، الموقَّع في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، لأعمال التعمير أن تبدأ في البوسنة والهرسك. والحكومة في سبيلها لأن تنشئ، بمساعدة وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، قدرة وطنية في مجال إزالة الألغام تتولى المسؤولية عن الأنشطة المتعلقة بالألغام، وتم في نيسان/أبريل ١٩٦٦ إنشاء وكالة الوقاية من الألغام. غير أنه ليس باستطاعة الحكومة بعد معالجة مشكلة الألغام بالكامل من منظور وطني. ومن المرجح أن تستمر هذه الحالة لفترة من الوقت. وفي الوقت نفسه تعمل الحكومة على نحو وثيق مع الجهود المبذولة حاليا لإزالة الألغام والتي تضطلع بتنسيقها إدارة الشؤون الإنسانية.

٥١ - ولتنسيق أنشطة إزالة الألغام وتسهيل عملية بناء القدرة الوطنية، تم في نهاية آذار/مارس ١٩٦٦ إنشاء مركز العمل المتعلق بالألغام، ببعض الأموال المقدمة في البداية من إدارة عمليات حفظ السلام وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ولضمان استدامة برامج إزالة الألغام في الأجل الطويل، انتقل الإشراف على المركز من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون الإنسانية في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ووضعت إدارة الشؤون الإنسانية خطة عمل للسنة القادمة بالتشاور مع حكومة البوسنة والهرسك ومع مانحين مختلفين سوف يكون من شأن مساهماتهم في المركز أن يتاح للبرنامج أن يتوسع.

٥٢ - وتشمل مسؤوليات المركز تنسيق إنشاء قدرات في مجال مسح حقول الألغام وعمليات إزالتها والتوعية بوجودها، وتدريب الفرق التي تقوم بأعمال المسح والإزالة، وتعيين موظفين محليين كجزء من عملية التأميم. وشمل أول برنامج للتدريب فريقا للإزالة في الحالات الطارئة وثلاثة فرق لأعمال المسح، تخرجوا في حزيران/يونيه. وتم أيضا إنشاء فرق متنقلة للتدريب، تتولى تدريب فرق إزالة الألغام مركزيا وعلى الطبيعة.

٥٣ - وقد بدأ برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة للتوعية بالألغام في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٤. ويشمل هذا البرنامج الذي محور تركيزه هم الأطفال وأباؤهم. إصدار منشورات وملصقات توضح أخطار الألغام، وعقد حلقات دراسية لتدريب المعلمين أثناء الخدمة مع الكتيبات اللازمة وإقامة معارض متنقلة تعرض مختلف أنواع الألغام التي يمكن أن يقابلها المرء.

٥٤ - وبينما أتاح وقف الأعمال القتالية البدء في أنشطة إزالة الألغام، كان هناك عدد من العوامل تعيق سلامة الاضطلاع بهذه الأنشطة. ومع عودة السلام والاستقرار إلى المنطقة من المأمول أن يتم حل هذه المشكلات المبدئية وأن، تكتسب العملية قوة دافعة. وقد اتفقت الحكومة والبنك الدولي مؤخرا على تقديم

قرض من أجل أنشطة إزالة الألغام والشروط التي يمكن بموجبها التعاقد مع وكالات إزالة الألغام. وقد حدد البنك الدولي عدة مشاريع للإعمار ويعمل على نحو وثيق مع مركز العمل المتعلق بالألغام فيما يتصل بمتطلبات المشاريع من حيث إزالة الألغام. وتم البدء في الوقت الراهن في أربعة مشاريع صغيرة لإزالة الألغام.

٥٥ - وقد أسندت عقود لعمليات إزالة الألغام ذات الأولوية العالية، وتم إنشاء ثلاثة من المكاتب الإقليمية الأربعة التابعة للمركز. ويجري التخطيط حاليا لإنشاء مرفق للتدريب بوصفه جزءا من برنامج عمل جديد يتعلق بالألغام ويشمل الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ويجري أيضا إعداد دراسة لتحديد الخيارات المتاحة لاستحداث قدرة للمنظمات الوطنية غير الحكومية.

٤ - كمبوديا

٥٦ - في أعقاب عمليات مسح تفصيلية أجريت خلال السنتين الماضيتين، انخفضت تقديرات عدد الألغام في كمبوديا من ١٠ ملايين إلى ما يتراوح بين ٤ و ٦ ملايين. إلا أن مهمة إزالة الألغام والتأهيل تبعث على الرهبة. ذلك أن الألغام البرية تؤثر على ٥٠ في المائة من مساحة البلد، وتفرض عبئا ثقيلا على مرافقها الأساسية الزراعية والطبية. ويقدر أن واحدا من كل ٢٣٦ كمبوديا بتر طرف من أطرافه، وهي أعلى نسبة في العالم. وفي كل شهر تحدث إصابات إضافية من جراء الألغام تتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠، وتوجد حالة وفاة على الأقل لكل حالة بقاء على قيد الحياة. والتكلفة الاقتصادية للألغام البرية حادة من حيث الفاقد في الإنتاج الزراعي وتحويل موارد طبية عن احتياجات حرجة أخرى وتناقص القدرة الاقتصادية لضحايا الألغام البرية، ومن المرجح أن تزداد التكلفة لسنوات عديدة قادمة.

٥٧ - وكانت عمليات إزالة الألغام قد بدأت تحت إشراف سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ثم انتقلت في عام ١٩٩٢ إلى وكالة حكومية حديثة الإنشاء هي المركز الكمبودي للعمل المتعلق بالألغام. وواصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة التقنية للمركز من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان المركز يستخدم ٨٠٠ ١ من الوطنيين الكمبوديين موزعين على ٤٨ فصيلة لإزالة الألغام و ١٨ فرقة للتأشير على حقول الألغام، و ١٥ فرقة للتخلص من الأجهزة المتفجرة وفرقتين متنقلتين للتوعية بالألغام.

٥٨ - ويحتفظ المركز الكمبودي للعمل المتعلق بالألغام بقاعدة بيانات لكل حقول الألغام المشتبه فيها والمؤكدة في البلد. وفي عام ١٩٩٥ بدأ المركز في تنفيذ مشروع للتحقق من حقول الألغام من أجل تأكيد النطاق الحقيقي لمشكلة الألغام البرية. وسوف يستمر تنفيذ المشروع حتى عام ١٩٩٧، وقد أدى بالفعل إلى تخفيض التقدير الإجمالي للألغام في البلد بمقدار ٤ ملايين، وتخفيض مساحة حقول الألغام المشتبه فيها بنحو ٩٩٦ كيلومترا مربعا. ومع ذلك، لا يزال حجم المشكلة هائلا مع بقاء قرابة ١٨٨٠ كيلومترا مربعا من حقول الألغام.

٥٩ - وبالإضافة إلى تطهير الأرض من خلال عمليات التحقق، قام المركز بتطهير ٢٧ كيلومترا مربعا عن طريق الإزالة اليدوية وعمليات التخلص من الأجهزة المتفجرة. وقد أدى ذلك إلى تمكين قرابة ٥٠٠ ٢٢ عائلة من العودة إلى ديارهم، وإلى إمكانية إنتاج ٥٠٠ ٣ طن إضافي من الأرز كل عام. وتعطي عمليات التطهير الأولوية للمناطق المستهدف إعادة توطين المشردين بها والأراضي التي تتميز بمعدلات خسائر عالية، يليها الأراضي الزراعية التي ستعيل السكان الذين أعيد توطينهم.

٦٠ - ويعمل برنامج المركز للتوعية بالألغام على الصعيدين الوطني والمحلي كليهما. وتشمل الإنجازات تنظيم يوم الاحتفال السنوي بالتوعية بالألغام في ٢٤ شباط/فبراير، ووضع منهج دراسي وطني للتوعية بالألغام بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وإعداد مواد لوسائط الإعلام من تليفزيون وإذاعة وصحافة، وتنفيذ البرامج التعليمية للتوعية بالألغام في القرئ باستخدام فرق متنقلة.

٦١ - ووضع المركز استراتيجية خمسية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. وتحدد الاستراتيجية الأهداف المتعلقة بإزالة الألغام والتدريب والتوعية وأعمال المسح، وتدعو إلى تقليص الاعتماد على الموظفين المغتربين من أجل الدعم التقني والإداري والتخطيط الاستراتيجي. وتم التجديد لولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم التقني حتى عام ١٩٩٨، ويجري التماس التمويل من المجتمع الدولي لزيادة مساهمات الحكومة الكمبودية.

٥ - كرواتيا

(أ) معلومات عامة

٦٢ - يوجد حاليا ما يقدر بنحو ٣ ملايين لغم مبثوث في كرواتيا. وقد استخدمت الألغام على نطاق واسع من جانب جميع الأطراف في الصراع الذي استمر أربع سنوات، من أجل حماية المواقع الدفاعية على طول خطوط المواجهة بالدرجة الرئيسية، وأيضا لمنع الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية مثل خطوط السكك الحديدية ومحطات المرافق العامة وخطوط الأنابيب. ويوجد الجزء الأكبر من الألغام على طول خطوط المواجهة السابقة بين الكروات وصرب كرايينا، على الرغم من عدم معرفة أماكنها بالضبط نظرا لعدم دقة الخرائط وعمليات التأشير أو لانعدامها. وقام الجانبان بتقديم الكثير من الخرائط بدرجات متفاوتة من الفائدة، ضمن مجهود للتعجيل بأنشطة الإزالة. وقد تم بث الألغام أيضا في البلدات والمدن ومن بينها دوبروفنيك وفوكوفار وأوسييك واسبليت.

٦٣ - ونظرا لأن الألغام وضعت بصفة رئيسية في مناطق المعارك التي لجأ السكان المدنيون إلى الفرار منها، فقد حدثت الإصابات بالدرجة الأولى في صفوف العسكريين. والإحصاءات غير موثوق بها بسبب صعوبة جمع البيانات في وقت الحرب وعدم الاتساق بين السجلات المحفوظة لدى كثير من المستشفيات والعيادات. غير أن دراسة استقصائية أجريت أخيرا تفيد بوقوع عدد كبير من الإصابات من جراء الألغام يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ في الشهر وذلك في المنطقة التي يسيطر عليها الصرب والتي تعرف باسم القطاع

الشمالي. ومن المقدر أن تتصاعد الإصابات في صفوف المدنيين مع عودة اللاجئين إلى ديارهم. ومن المرجح أن تتسم عملية إعادة اللاجئين بدرجة كبيرة من التعقيد وأن تزداد الصعوبات المتعلقة بإعادة إسكان المشردين تعقيدا بسبب الحاجة إلى تحديد وجود مناطق خالية من المناجم قبل إمكان البدء في تنفيذ أي من مشاريع التعمير والإسكان.

٦٤ - وكان لوقف أعمال القتال وانسحاب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام والخطوات الأولى على طريق التعمير أثر عميق لكل منها على عملية إزالة الألغام في كرواتيا. وفي الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وآب/أغسطس ١٩٩٦ انتقلت المسؤولية عن إزالة الألغام عبر ثلاثة كيانات لكل منها ولاية مختلفة وسلسلة مختلفة من الأوامر. وحتى انتهاء بعثة قوة الأمم المتحدة للحماية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كان تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بالألغام يتم من خلال مركز العمل المتعلق بالألغام والتابع لقوة الأمم المتحدة للحماية في زغرب. وقد انصب تركيز المركز على التوعية بالألغام وجمع البيانات، ولم يتم الاضطلاع بأي عمل من أعمال إزالة الألغام. وعندما رحلت قوة حفظ السلام، احتفظت إدارة عمليات حفظ السلام بمركز مؤقت أصغر حجما. واضطلعت إدارة الشؤون الإنسانية بالمسؤولية في ١ يونيه ١٩٩٦ لدعم إنشاء قدرة وطنية في مجال إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية ويواصل المركز الاحتفاظ بقاعدة البيانات القائمة وعمليات التدريب. وقدم أيضا المساعدة إلى مركز العمل المتعلق بالألغام في البوسنة والهرسك عن طريق تأمين المعدات اللازمة لإزالة الألغام. ونظرا لأن حكومة كرواتيا تعمل على تطوير قدرة كبيرة خاصة بها في مجال إزالة الألغام والتدريب، سوف يظل المركز صغيرا وسيقتصر فيما يقدمه من مساعدة على التوعية بالألغام وأعمال المسح.

(ب) سلافونيا الشرقية

٦٥ - أنشئ مركز العمل المتعلق بالألغام في سلافونيا الشرقية في الأصل بواسطة إدارة عمليات حفظ السلام. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، اضطلعت إدارة الشؤون الإنسانية بالمسؤولية وأخذت تعمل على نحو وثيق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومع المنظمات الإنسانية. وسوف ينضم كل من ممثلي الكروات والصرب إلى المركز في المستقبل المنظور. وتم إنشاء قاعدة للبيانات وإحراز تقدم كبير حتى الآن، وذلك يرجع في جانب كبير منه إلى أن كلا من طرفي الصراع قدم سجلات لحقول الألغام.

٦٦ - ويجري تنظيم التدريب في مجال التوعية بالألغام بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى للوصول إلى المعلمين والمستشفيات والأطفال. وتجري إزالة الألغام دعما للمشاريع الرائدة التي ينفذها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ثلاث قرى، وفي حقل ديليتفوتشي للنفط، وعلى طول خط السكك الحديدية شمالي أوسييك، وفي القرى الكرواتية في الجنوب. ومن الأمور التي على جانب كبير من الأهمية ذلك العرض المقدم من حكومة كرواتيا لتمويل مشاريع إزالة الألغام في ثلاثة مشاريع رائدة في القرى وهي تشمل الصرب بوصفهم جزءا من فرق إزالة الألغام. وقد أتاح ذلك الترتيب للأمم المتحدة أن تستخدم

مساهمات الاتحاد الأوروبي التي كانت مخصصة في السابق لهذه المهمة، من أجل أنشطة أخرى لإزالة الألغام في المنطقة.

٦٧ - وعلى العموم، تم أحراز تقدم كبير في وضع برنامج لإزالة الألغام في سلافونيا الشرقية بمشاركة ملحوظة من الشركات المحلية لإزالة الألغام، وهي شركات كرواتية وصربية على السواء. ويحظى المركز بالقبول بوصفه القائم بتنسيق أنشطة إزالة الألغام والذي يقدم التوجيه التقني. ويجري استهداف عدة مجالات لأغراض تحسينها مثل تحسين معايير الشركات المحلية لإزالة الألغام من خلال التدريب وتحسين التعاون والتنسيق بين البنك الدولي وحكومة كرواتيا.

٦ - جورجيا

٦٨ - نظرا لازدياد عدد حوادث الألغام في أوائل هذا العام في واحدة من مناطق عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، اضطرت البعثة إلى وقف دورياتها الراكبة في المنطقة وأصبحت بالفعل عاجزة عن تنفيذ جانب هام من جوانب ولايتها. ولأن إزالة الألغام ليست جزءا من ولاية البعثة، سوف توفد إدارة الشؤون الإنسانية فريقا إلى جورجيا في عام ١٩٩٧ لتقدير حجم المشكلة وتقرير ما إذا كان من الضروري وضع برنامج لإزالة الألغام في المستقبل.

٧ - لاوس

٦٩ - شهدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في الفترة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣، معارك برية كثيفة وعمليات قصف جوي بالغة الشدة. وسقطت فوق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أكثر من مليوني طن من الأجهزة المتفجرة خلال تلك الفترة، أي نصف طن لكل رجل وامرأة وطفل في الجمهورية. وكانت غالبية الأجهزة المتفجرة تتألف من ذخائر من القنابل العنقودية المضادة للأفراد مملوءة بكريات من القنابل في حجم الألغام مصممة بحيث تنفجر عند الارتطام بالأرض. ويقدَّر معدل عدم انفجار هذه القنابل العنقودية الآن بأنه مرتفع ويصل إلى ٣٠ في المائة وأدى القصف إلى أن غصَّت البلاد بأجهزة غير مفجرة. وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على نشوب الصراع، ما زالت ١٢ من مقاطعات البلد البالغ عددها ١٧ ملوثة. وأظهرت الدراسات المسحية في أحدى المقاطعات أن ٤٥ في المائة من الإصابات كانت بين الأطفال دون سن الخامسة عشرة.

٧٠ - وفي أواخر عام ١٩٩٥، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة مع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في إنشاء صندوق استئماني للأجهزة غير المفجرة. وتم حتى الآن التعهد بدفع ٣,٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة إلى الصندوق الاستئماني من جانب ستة بلدان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تم التعهد أيضا بدفع أكثر من ٣,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة كمساهمات عينية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أنشئت لجنة توجيهية للإشراف على الصندوق وتنفيذ

برنامج لاوسي وطني متكامل بشأن الأجهزة غير المفجرة. وللبرنامج ثلاث مهام هي بناء قدرة وطنية من أجل الأنشطة المتعلقة بالأجهزة غير المفجرة، وإعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للأجهزة غير المفجرة، وتنسيق برامج الإزالة والمسح والتدريب والتوعية المجتمعية في أنحاء البلد.

٧١ - ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل المبادرات الهادفة إلى بناء القدرة، بما في ذلك التدريب الإداري للموظفين المحليين الملتحقين بالبرنامج. كما تم إنشاء مركز لتقنيات الإزالة والتوعية المجتمعية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويده بالمعدات والأفراد.

٧٢ - وخلال العامين الماضيين، أمكن إزالة ٠٠٠ ١٩ جهاز وتطهير ٨٠ هكتارا من الأراضي ذات الأولوية العالية. وتضطلع بأعمال التطهير منظمة دولية غير حكومية وشركة تجارية، وكل منها يستخدم موظفين محليين في مجال إزالة الألغام تم تدريبهم في مركز التدريب الوطني. وصدر تكليف من البرنامج بإجراء مسح اجتماعي واقتصادي للمشكلة على صعيد البلد على أن يتم الانتهاء منه في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وسوف يوجه هذا المسح جميع أعمال الإزالة والتوعية في المستقبل. ويعمل البرنامج مع وزارات الحكومة ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من أجل تنفيذ برامج التوعية المجتمعية والبرامج التعليمية في مجال الأجهزة غير المفجرة.

٧٣ - وتشمل الخطط الموضوعة لعام ١٩٩٧ تدريب ٣٠٠ من العاملين في مجال إزالة الألغام ومد أنشطة التوعية والإزالة لتشمل خمس مقاطعات إضافية بتكلفة إضافية قدرها ٦ ملايين دولار.

٨ - موزامبيق

٧٤ - عندما انتهت الحرب الأهلية التي استمرت ١٦ عاما في موزامبيق في عام ١٩٩٢، أفادت التقديرات بوجود نحو مليوني لغم بري موزعة في البلد. ومنذ ذلك الوقت، أظهرت دراسات مسحية أكثر دقة أن الرقم الأولي مرتفع إلى حد ما، ولكن لم ينازع أحد في جسامة الأثر الإنساني لمشكلة الألغام البرية. والأرقام المتعلقة بعدد المصابين من جراء الألغام البرية غير موثوق بها، وتتراوح بين ٠٠٠ ٧ و ٠٠٠ ١٥. وتتفاوت الإحصاءات بسبب عدم القيام بعملية مسح شاملة فضلا عن الحالة البائسة للمرافق الطبية في البلد. ذلك أن المصابين الذين يصلون إلى مستشفى مابوتو المركزي كان انتقالهم إلى المستشفى يستغرق بصفة عامة من يومين إلى أربعة أيام، مما يتجاوز إلى حد بعيد فترة الست ساعات التي بعدها تزداد أخطار التلوث أو المضاعفات. غير أن عملية بناء القدرة الوطنية تسير قدما، ويتواصل تنفيذ أهداف الإزالة، وتدب الحياة من جديد وباطراد في أوصال الهياكل الأساسية الوطنية التي عانت من الدمار.

٧٥ - ويستمر العمل في البرنامج المعجل لإزالة الألغام الذي أنشأته إدارة الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٤، بوصفه محور التركيز في جهود إزالة الألغام في موزامبيق. وكانت ولايته المبدئية هي تنسيق عملية استحداث قدرة وطنية في مجال إزالة الألغام والبدء في تنفيذ برامج إزالة الألغام وأعمال المسح والتدريب

المتعلقة بالألغام. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أنشأت حكومة موزامبيق في آيار/مايو ١٩٩٥ اللجنة الوطنية لإزالة الألغام على أن تتولى مسؤولية وضع جميع السياسات الوطنية المتعلقة بإزالة الألغام. ويعمل البرنامج المعجل لإزالة الألغام على نحو وثيق مع اللجنة في تعزيز القواعد الإدارية وضمان استمرار تمويل المشروع وتوفير المعدات اللازمة له. ومن المزمع أن تتولى المنظمة الوطنية المسؤلية كاملة عن تشغيل البرنامج بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٧٦ - والاخصائيون الموزامبيقيون مكلفون الآن بكل إدارة في مقر اللجنة ومعهم ٣٤ موظفا وطنيا وستة من المستشارين التقنيين المغتربين. وتتألف العملية الميدانية من ٤٣٠ من الموزامبيقيين العاملين في مجال إزالة الألغام موزعين على ١٠ فصائل مع ١٦ مساحا إضافيا و ١٠ مدربا مغتربا، بمعدل مدرب واحد لكل فصيلة. وسوف ينخفض عدد المغتربين في الميدان بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة وإن كان الأمر سيتطلب استمرار المشورة التقنية.

٧٧ - وتتوزع المسؤولية عن إزالة الألغام بين كونسرتيوم من الشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية، وبعضها يعمل مستقلا والبعض الآخر تعاقدت معه وكالات الأمم المتحدة. ويزيد مجموع المساحة التي تم تطهيرها حتى الآن على ٢٠ كيلومترا مربعا، بما في ذلك الطرق والأراضي الزراعية وخطوط نقل القوى الكهربائية والمدن والقرى. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٦، اضطلع البرنامج المعجل لإزالة الألغام بنفسه بإزالة ٦٢٢ ٧ لغما و ٨٢٢ ٣ جهازا غير مفجر و ٠٠٠ ٢٤ قطعة ذخيرة وتطهير مساحة مجموعها ١٢١ ٩٩٧ مترا مربعا. وتدرجت أعمال التطهير ذات الأولوية من حقول الألغام الدفاعية الدائرية حول المدن إلى الأهداف المحلية من المرافق الأساسية مثل الآبار والمدارس والعيادات. ونتيجة لجهود التطهير التي بذلها برنامج الأغذية العالمي، تم استكمال أعمال التطهير في كثير من الطرق البرية الرئيسية في أنحاء البلد مما أتاح قدرا أكبر من حرية الحركة أمام الأشخاص والنقل التجاري.

٧٨ - وقد أنهى البرنامج المعجل لإزالة الألغام تجربة ميدانية لتكنولوجيا جديدة لإزالة الألغام أثبتت أنها سريعة للغاية في تطهير حقول الألغام الدائرية ولكنها تتطلب متابعة لأعمال الإزالة للوصول إلى المستويات المطلوبة. وتنطوي المعدات على إمكانية لإثبات فائدتها في بعض حقول الألغام الدائرية الأكبر، ولكن نشرها في المستقبل موضع تفاوض. ويقوم البرنامج أيضا باختبار فائدة الكلاب المدربة على إزالة الألغام في ظل الظروف المحلية. ولا تزال قاعدة البيانات الوطنية لإزالة الألغام تدار بواسطة البرنامج وهي في طريقها لأن تنتقل إدارتها إلى الحكومة.

٧٩ - وتعمل اللجنة الوطنية لإزالة الألغام حاليا، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع خطة وطنية لإزالة الألغام يبدأ تنفيذها في المستقبل القريب. وتضع الخطة أولويات لإزالة الألغام وتمثل خطوة هامة من أجل استحداث قدرة محلية لإزالة الألغام.

٨٠ - وإذا أمكن ضمان التمويل، فإن مستقبل عمليات إزالة الألغام يبعث على التفاؤل. وبعد حالات تأخير وإحباط في البداية، يجري الآن تحقيق الأهداف وعملية نقل المسؤولية إلى الحكومة الوطنية تمضي قدما.

٩ - اليمن

٨١ - اضطلعت إدارة الشؤون الإنسانية ببعثة في منطقة عدن في أوائل عام ١٩٩٥ وذلك لتقييم المشاكل التي تمثلها حقول الألغام بالنسبة للسكان المحليين. ونتيجة لبعثة التقييم هذه أوفدت الإدارة اخصائيا في إزالة الألغام ليقيم اتصالا مع الحكومة والسلطات العسكرية، ولتنسيق إجراء دراسة مسحية للألغام، وإنشاء قاعدة بيانات للألغام، والإشراف على توزيع فرق إزالة الألغام. وكان من المقرر في الأصل أن ينتهي البرنامج في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ولكن تم تمديده بناء على طلب الحكومة لمدة ستة أشهر أخرى حتى آذار/مارس ١٩٩٦.

هاء - الموارد اللازمة لأنشطة إزالة الألغام

١ - الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام

٨٢ - أنشأ الأمين العام الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لمعالجة متطلبات تمويل عمليات إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية. ويمثل الصندوق الاستئماني الآلية الأولى لتمويل الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالألغام بطريقة فعّالة ومناسبة من حيث التوقيت. وقد صمم الصندوق من أجل توفير الموارد المالية للآستجابة السريعة لطلبات المساعدة في الاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية، وتسهيل توفير مساعدات الإغاثة والعودة الآمنة للاجئين والمشردين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

٨٣ - ولما كانت معظم التكاليف تحدث خلال مرحلة تشغيل أي برنامج لإزالة الألغام، فقد استخدمت المساهمات من الصندوق الاستئماني بالدرجة الأولى في تسهيل بدء برامج إزالة الألغام في الوقت المناسب، ولا سيما في إنشاء مراكز للعمل المتعلق بالألغام لدعم تعزيز القدرات المحلية والوطنية في مجال إزالة الألغام. كما تستخدم كقناة لبعثات التقييم من أجل دعم الأنشطة الأساسية للبرامج الوطنية لإزالة الألغام، وتغطية حالات التأخير في التمويل أثناء تنفيذ البرنامج، ومن أجل حملات التوعية العامة، والأنشطة المتعلقة بالألغام في المقر (انظر المرفق الأول).

٨٤ - وتم حتى الآن التعهد بمبلغ ٣٢,٧ مليون دولار للصندوق الاستئماني (انظر المرفق الثاني)، وتم استلام مبلغ ٠٨٤ ٢٨٥ ٢٣ دولارا. ومن هذا المبلغ أكثر من ٨ ملايين دولار (٢٨ في المائة) لم تخصص لغرض معين، وإنما هي متوفرة لبرامج إزالة الألغام والتصرف فيها حسب تقدير إدارة الشؤون الإنسانية. ومنذ إنشاء

الصندوق الاستئماني تم استخدام ١,٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٥ وتم إنفاق قرابة ٩ ملايين دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦. ومن المرتقب أن يصرف ما مجموعه ١٢ مليون دولار في السنة الميلادية ١٩٩٦. وقد استخدمت الموارد لدعم برامج إزالة الألغام في أنغولا والبوسنة والهرسك وموزامبيق وكرواتيا وسلافونيا الشرقية واليمن. كما استخدمت الموارد لتوفير الدعم للسياسة العامة والدعم التقني للبرامج في كمبوديا وأفغانستان ولاوس.

٨٥ - وخلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ إنشاء الصندوق الاستئماني أثبت الصندوق فائدته في تسهيل اتخاذ إجراءات مبكرة من جانب المجتمع الدولي لإزالة الألغام، بما في ذلك أنشطة المنظمات غير الحكومية. وعمل أيضا بوصفه قناة ثابتة ومتعددة الأطراف من أجل الجهات المانحة لدعم التنفيذ المنسق لبرامج إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية. وبينما كانت المساهمات المخصصة من جانب المانحين تحد بدرجة ما من المرونة في استجابة الأمم المتحدة، فإن المشاورت بين إدارة الشؤون الإنسانية والمانحين المعنيين قد ساعدت المانحين على تركيز ما يقدمونه من دعم على المجالات ذات الأولوية. غير أنه من المأمول أن تنظر الحكومات المانحة في زيادة مساهماتها غير المخصصة في الصندوق الاستئماني، وذلك مع استمرار إدارة الشؤون الإنسانية في تعزيز قدرتها على إدارة الصندوق الاستئماني بطريقة فعـّالة ومناسبة من حيث التوقيت.

٨٦ - وعمل استخدام الصندوق الاستئماني أيضا خلال الثمانية عشر شهرا الماضية على إبراز عدد من المجالات التي من شأن إدخال تحسينات عليها أن تزيد من فعاليته الإجمالية. وأحد هذه المجالات التي تحتاج إلى تحسينات يتعلق بإجراءات استخدام الصندوق التي تميل نحو إبطاء معدل الإنفاق. وسوف تشرع إدارة الشؤون الإنسانية هي وإدارة شؤون الإدارة والتنظيم في إجراء استعراض لهذه الإجراءات بغية التعجيل بعمليات الإنفاق. وستعمل إدارة الشؤون الإنسانية أيضا مع الجهات المانحة على إيجاد طرق لتعجيل عملية التشاور والاعتماد من أجل استخدام الموارد المخصصة.

٨٧ - وفي ضوء تجربة استخدام الصندوق الاستئماني حتى الآن والطلب المتزايد على أنشطة إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية، فإن التقديرات تفيد بأن الإنفاق من الصندوق الاستئماني سوف يزداد من ١٢ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ما لا يقل عن ١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وما زالت إدارة الشؤون الإنسانية تتلقى مساهمات المانحين في الصندوق الاستئماني عقب التعهدات الأولية بما مجموعه ٢١,٦ مليون دولار في مؤتمر إعلان التبرعات في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٥، وذلك بمبلغ قدره ١١,١ مليون دولار حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وبينما تواصل إدارة الشؤون الإنسانية حشد الدعم من جانب المانحين من أجل أنشطة إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية، يبدو من الجدير النظر في عقد اجتماع سنوي للمانحين من أجل تغذية الصندوق. واستنادا إلى الطلبات القائمة للحصول على موارد من الصندوق الاستئماني وما تم تحمله من نفقات حتى الآن، من المقدر أن يتطلب الصندوق تغذية بنحو ١٥ مليون دولار لعام ١٩٩٧.

٢ - النداء الموحد المشترك بين الوكالات

٨٨ - تمثل عملية النداء الموحد المشترك بين الوكالات، التي تقوم بتنسيقها إدارة الشؤون الإنسانية، الآلية الأولى لتعبئة الموارد من أجل حالات الطوارئ المعقدة. وقد أدرجت مؤخرا برامج تتعلق بالألغام في عملية النداء الموحد. وفي عام ١٩٩٦، أدرجت أنشطة تتعلق بالألغام في النداءات الموحدة من أجل إفغانستان ويوغوسلافيا السابقة والعراق وأنغولا.

٣ - الأنصبة المقررة لحفظ السلام

٨٩ - في أنغولا والبوسنة والهرسك وكرواتيا، عهد إلى قوات حفظ السلام بالاضطلاع بعمليات لإزالة الألغام بتمويل مقدم من خلال الأنصبة المقررة. وفي أنغولا، كان لدى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، أشمل برنامج بتكلفة تزيد على ١٨ مليون دولار من ميزانيات الأنصبة المقررة منذ شباط/فبراير ١٩٩٥ من أجل إنشاء مدرسة للتدريب على إزالة الألغام وتوزيع العاملين والمديرين المدربين في مجال إزالة الألغام من أجل الاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية.

٤ - القدرة الاحتياطية على إزالة الألغام

٩٠ - طرح مفهوم القدرة الاحتياطية للأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام في عام ١٩٩٥، وذلك لإتاحة القدرة للأمم المتحدة على أن تستفيد بسرعة وكفاءة من الموارد من الأفراد والمعدات والتسهيلات التي تسهم بها الدول الأعضاء في الأنشطة المتعلقة بالألغام. ومن شأن توفر الوسائل اللازمة لمطابقة الاحتياجات في مجال إزالة الألغام مع المساهمات العينية القائمة أن يزيد بدرجة كبيرة من إنتاجية البرامج المتعلقة بالألغام.

٩١ - وقد نشأت الحاجة إلى قدرة احتياطية من التجربة السابقة لبرامج إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية. ففي أحيان كثيرة كانت الأمم المتحدة تلتمس الحصول على دعم مباشر لهذه البرامج من خلال المساهمات العينية بالأفراد والمعدات. وبعض العناصر في برامج العمل المتعلق بالألغام، مثل عمليات التقييم التقنية وأعمال المسح ومهام التدريب النوعية، محدودة المدة وتتطلب خبرة ومعدات. والعناصر البرنامجية الإضافية مثل إنشاء نظام فعّال للاتصالات أو توفير الدعم الطبي لفرق إزالة الألغام، يمكن تجهيزها على أحسن وجه في أغلب الأحيان من خلال المساهمات العينية. وبالمثل، يمكن للدول الأعضاء أن تقدم دعما كبيرا عن طريق توفير أفراد خبراء ليعملوا في برامج العمل المتعلقة بالألغام أو ليقدموا المشورة بشأن هذه البرامج في الميدان أو في وحدة إزالة الألغام وسياساتها التابعة لإدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك.

٩٢ - وتضطلع بإدارة القدرة الاحتياطية إدارة الشؤون الإنسانية التي تشرف على قبول التبرعات وتتولى تنظيم توزيعها. ويتم تسجيل تفاصيل المساهمات في قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام البرية. وقد تم حتى اليوم تلقي مساهمات في القدرة الاحتياطية من حكومات ألمانيا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن منظمة دولية غير حكومية هي الرابطة الدولية للمعوقين. وتم توزيع المعدات والأفراد الذين

أسهم بهم من خلال القدرة الاحتياطية في أنغولا وموزامبيق. وقد كان تطور القدرة الاحتياطية بطيئا وهي بحاجة إلى زيادة الدعم المقدم من الدول الأعضاء.

٥ - تكنولوجيا جديدة

٩٣ - ولا بد أن يتم تنفيذ برامج إزالة الألغام في بيئات مختلفة، وهي تتعامل في كثير من الحالات مع زراعات كثيفة أو أراضي صخرية أو تربة أوضاعها لا تساعد على الاكتشاف الفعّال للألغام. وبينما تظل الإزالة اليدوية للألغام هي دعامة برامج إزالة الألغام، ينبغي تطبيق مجموعات جديدة ومتنوعة من تكنولوجيات إزالة الألغام في الميدان حتى يمكن للعملية أن تنطلق إلى الأمام. ولجميع وسائل إزالة الألغام

حدود في الأداء لا بد أن تعمل في نطاقها نظرا لاختلاف الأوضاع العمرانية. لذلك تم استطلاع إمكانية اتباع نهج "صندوق العدة" الذي يمكن بموجبه استخدام مجموعة من التقنيات والأدوات المختلفة لتعظيم فعالية وكفاءة عمليات إزالة الألغام.

٩٤ - وقد أخذت تكنولوجيات جديدة للاستشعار المتعدد الأوجه في مجال اكتشاف الألغام في الظهور، ولكن ليس من المرجح أن يحدث تقدم كبير خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. غير أنه ينبغي تشجيع إجراء أبحاث جديدة للاستشعار من أجل الاهتداء إلى حل طويل الأجل لمتطلبات الاكتشاف الميدانية اليوم. ويشكل الرادار الذي يخترق الأرض والميكروويف والتصوير الطيفي المرئي والاستطارة المرتدة للفوتونات وأجهزة الاستشعار الحيوي، بعض التقنيات التي تنطوي على إمكانيات لتحقيق تطورات كبيرة في مجال اكتشاف الألغام.

٦ - تحسين المعايير

٩٥ - أوصى المؤتمر الدولي المعني بتكنولوجيا إزالة الألغام الذي استضافته حكومة الدانمرك في تموز/يوليه ١٩٩٦، بوضع إطار للمعايير الدولية لإزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية. وقد استحدثت هذه المعايير لتعزيز السلامة وزيادة فعالية برامج إزالة الألغام في أنحاء العالم.

٩٦ - وقد أوصي بمعايير لجميع جوانب إزالة الألغام بدءا بعملية مسح حقول الألغام. ووضعت معايير للتأشير على حقول الألغام من أجل تقرير معالم مرئية عالمية لمنطقة موبوءة بالألغام بغية تحذير السكان من وجود أخطار. وعولجت مسألة التأكد من النوعية من خلال اقتراح مبادئ توجيهية معينة لتطبيق المعايير على المقاولين والمنظمات غير الحكومية والأفراد العاملين في أنشطة إزالة الألغام. وأخضعت معايير السلامة لعملية استعراض تفصيلية لإقرار بنود مثل المسافات الآمنة ومتطلبات الإنذار المبكر وإجراءات استخدام

المتفجرات والمتطلبات الطبية ومقتضيات الاتصالات. وتعالج معايير الدعم الطبي مسألة تدريب العاملين في المجال الطبي ونشر الفرق الطبية وما يلزم من معدات ومستلزمات طبية يحتاجها الأمر على كل مستوى.

٩٧ - وكمتابعة لمؤتمر كوبنهاغن، سوف تتشاور الأمم المتحدة مع المشتركين في المؤتمر بغية ترجمة الإطار المعتمد إلى معايير تفصيلية مع أخذ التعليقات التي أدلي بها خلال المؤتمر بعين الاعتبار. وما أن يعتمد المجتمع الدولي هذه المعايير، سوف تعمل الأمم المتحدة على ترويج تطبيقها من أجل أنشطة إزالة الألغام ذات الأبعاد الإنسانية.

واو - الدعوة إلى حل دائم لحظر الألغام البرية

٩٨ - حظيت مسألة الألغام البرية باهتمام سياسي كبير هذا العام أكبر مما حظيت به في أي وقت سابق. وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وإلى مختلف جهود التوعية العامة التي اقترنت بالمفاوضات. وتستحق كثير من المنظمات التقدير لطرحها مسألة الألغام البرية على جدول الأعمال السياسي الدولي، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية ومئات من المنظمات غير الحكومية التي تشكل معا الحملة الدولية من أجل حظر الألغام البرية.

٩٩ - وبعد سلسلة من الاجتماعات، توصل المؤتمر الاستعراضي إلى اتفاق وسط في آيار/مايو، واضعا بعض التقييدات على إنتاج الألغام البرية أو الاتجار بها أو استعمالها. وقد تحقق تقدم في بعض النواحي. وتشمل التعديلات على البروتوكول الثاني الذي يعالج مسألة الألغام البرية، فرض حظر على استعمال الألغام التي لا يمكن اكتشافها ونقل هذه الألغام، وفرض تقييدات على الألغام غير الذاتية الإتلاف أو غير الذاتية التخميد؛ وفرض تقييدات على إيصال الألغام عن بعد، وتحريم الأجهزة المضادة للإحساس والرامية إلى تعطيل عمليات الإزالة، وتوسيع نطاق البروتوكول ليشمل الصراعات المسلحة الداخلية. وقد وضعت آلية تكفل الاستعراض المنتظم لتشغيل وتنفيذ أحكام البروتوكول المعدل وذلك بالاتفاق على عقد مؤتمرات سنوية للدول الأطراف في البروتوكول. وتم أيضا التوصل إلى اتفاق لعقد المؤتمر الاستعراضي التالي في موعد غايته عام ٢٠٠١.

١٠٠ - وعلى الرغم من أهمية هذه الاتفاقات، فإن البروتوكول المعدل يمثل تقدما محدودا فقط صوب القضاء على الألغام المضادة للأفراد في نهاية الأمر. وهو يسمح بفترة سماح مدتها تسعة أعوام للامتثال لمتطلبات إمكانية الاكتشاف وآليات الإتلاف الذاتي والتخميد الذاتي. وهو لا يتضمن تحريما كاملا للألغام غير الذاتية الإتلاف والألغام التي يتم إيصالها عن بعد. كما أنه لا ينص على آليات للتحقق المستقل الإيجابي أو آليات للامتثال. ولا يزال البروتوكول المعدل يمثل خطوة إلى الأمام على ما به من نواحي قصور عديدة.

ومن المهم أن تبلغ الدول الأعضاء بموافقتها على البروتوكول المعدل في أقرب وقت ممكن. وسوف تستمر الأمم المتحدة ووكالاتها في العمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم سعيا إلى ضمان استمرار قوة الدفع نحو فرض حظر كامل على الألغام البرية. وقد أبدت ٥٣ بلدا في الوقت الراهن تأييدها لفرض هذا الحظر، ويزداد هذا العدد باطراد. والحظر الكامل هو وحده الكفيل بوقف التصعيد المتواصل في عدد الألغام وما تسببه من معاناة رهيبة.

١٠١ - ويجري تشجيع الحكومات على العمل من أجل إصدار تشريع وطني بشأن مسألة الألغام البرية، والاعتراف بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها المنظمات الشعبية في بلدانها. ومن الجدير بالثناء أيضا ما تتخذه المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، من إجراءات للقضاء على الألغام البرية.

زاي - تشجيع المزيد من التأييد العام

١٠٢ - بعد أن أصبحت الآن مسألة الألغام البرية ثابتة في جدول الأعمال العام، هناك حاجة لأن تعزز الأمم المتحدة أنشطتها الإعلامية بشأن الألغام البرية ووضع استراتيجية متناسقة للدعوة خلال السنوات المقبلة. وتشمل جهود الدعوة التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن الألغام البرية تشجيع ممارسات وإجراءات أفضل للسلامة من أجل إزالة الألغام، والدعوة إلى الأخذ بتكنولوجيا جديدة ومحسَّنة ودعم الجهود الرامية إلى فرض حظر كامل على الألغام البرية.

١٠٣ - وقد بادرت إدارة الشؤون الإنسانية باتخاذ عدد من الأنشطة الإعلامية تشكل أساس الأنشطة في المستقبل. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نشرت الإدارة العدد الأول من الرسالة الإخبارية الفصلية عن الألغام البرية، وهي موجهة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والجمهور. وتتضمن الرسالة الإخبارية موضوعات حديثة عن برامج الأمم المتحدة وبرامج منظمات أخرى غير الأمم المتحدة، ومعلومات عن التطورات في تكنولوجيا إزالة الألغام، ونبذات عن المؤتمرات القادمة المتعلقة بالألغام البرية، والمساهمات المقدمة من مجموعة متنوعة من الاخصائيين في الألغام البرية.

١٠٤ - وقد أقيم معرض متنقل للألغام البرية لأول مرة في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام في عام ١٩٩٥. ومنذ ذلك الوقت، أعير لحكومة النمسا للعرض في فيينا وللمنظمة غير الحكومية المعروفة باسم "المعونة الشعبية النرويجية" للعرض في أوسلو. وعرض أيضا في مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك فيما بين شهري نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وثمة مقياس لنجاحه يتمثل في عدد التوقيعات التي التمسها تأييدا لفرض حظر على الألغام البرية والتي يبلغ مجموعها الآن أكثر من مليونين.

١٠٥ - وستواصل إدارة الشؤون الإنسانية الاتصال بوسائط الإعلام الدولية بشأن مسائل الألغام البرية وإعداد مجموعات من المواد الصحفية عن الأحداث الهامة ودفع وسائط الإعلام إلى تغطية أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام.

١٠٦ - وستواصل الإدارة أيضا تحديث وتوسيع قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن الألغام البرية، وهي أشمل مصدر للمعلومات عن الألغام البرية في العالم. وتضمن قاعدة البيانات تقارير قطرية، وإحصاءات عن إزالة الألغام والخسائر، ومعلومات عن أنواع الألغام، وتقارير حالة عن مختلف القرارات والاتفاقيات المتعلقة بالألغام. وترجع إليها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأكاديميات ووسائط الإعلام والجمهور. ويمكن الوصول إليها عن طريق الشبكة العالمية "وايد ويب".

ثالثا - خاتمة

١٠٧ - إن حجم الأزمة الدولية المتعلقة بالألغام البرية يتلخص في أرقامها الرهيبة: إذ يوجد ما يقدر بنحو ١١٠ ملايين لغم مدفونة في الأرض في أكثر من ٧٠ بلدا. وهذه الألغام تتربص لقتل وتشويه الأطفال الأبرياء الذين يجمعون الحطب أو المزارعين الذين يسهرون على حقولهم. وستواصل هذه الألغام أعمال القتل لعدة عقود قادمة. ويقدر حجم الخسائر بنحو ٢٥ ٠٠٠ حادث في أنحاء العالم كل عام. ومعظم هؤلاء الضحايا من المدنيين. وأسفرت الجهود المنسقة التي ترعاها الأمم المتحدة وغيرها من الجهود عن نشر ما يقرب من ٦ ٠٠٠ من العاملين في مجال إزالة الألغام لمعالجة الأزمة. ويمثل الجهد البشري وتكاليف إزالة الألغام تحديا خطيرا للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي. إنها معركة سباق مع الزمن نظرا لأنه يجري زرع المزيد من الألغام كل يوم. وأسعار الألغام زهيدة للغاية من حيث إنتاجها - أقل من ٥ دولارات للغم الواحد على الأغلب، ولكنها باهظة من حيث شل فاعليتها وإتلافها: إذ أن العثور على لغم واحد ونسفه يمكن أن يكلف ما بين ١٠٠ دولار و ١ ٠٠٠ دولار.

١٠٨ - وبافتراض عدم زرع أي ألغام جديدة، فإن إزالة جميع الألغام الموجودة حاليا في الأرض يمكن أن تكلف ما بين ٥٠ بليون دولار و ١٠٠ بليون دولار (بالأسعار الجارية)، ومع المعدل الحالي لإزالة ١٠٠ ٠٠٠ لغم بري في السنة، سوف يتطلب القضاء على الأزمة عقودا كثيرة وهذا يعطي فكرة عن حجم الفجوة بين هدف تخليص العالم من الألغام البرية والواقع الحالي.

١٠٩ - وتتجاوز التكلفة البشرية والاجتماعية لأزمة الألغام البرية بكثير تكاليف شل فاعليتها وإزالتها. وتكلفة الخسائر في الأرواح لا تقدر بثمن. وتفرض تكلفة العناية بضحايا الألغام عبئا ثقيلا على المجتمعات الضعيفة التي تنهض من الصراع. وفقدان فرص التنمية سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات ككل لا تقدر. ويمثل ضحايا الألغام خسارة رهيبة في الأصول البشرية والإنتاجية. وتؤدي الحقول الملغومة والطرق الملغومة إلى الحرمان من فرص الوصول وإلى إعاقة النشاط الاقتصادي. والمساكن الملغومة تجعل عملية التعمير وعودة المشردين أمرا مستحيلا. ومن ثم فإن الألغام تمثل عقبة خطيرة أمام التنمية.

١١٠ - وعلى الرغم من الجهود النوعية والمدروسة لجعل برامج إزالة الألغام نشاطا محليا وقابلا للاستدامة بقدر الإمكان، فإن تكاليف المهمة من الضخامة بحيث تتجاوز بكثير قدرة البلدان المتأثرة بها منفردة. وسوف يتطلب الأمر بذل جهد دولي كبير ومطرد لمعالجة الأزمة العالمية للألغام البرية، وخاصة جوانبها الإنمائية الطويلة الأجل. ولا بد أن يعي المجتمع الدولي أن هذه مهمة تكلف أموالا كثيرة. وإن كان، ذلك قد يبدو بالغ التكلفة، فما من شك أن التكاليف البشرية والاقتصادية للسلبية ستكون أكثر ارتفاعا. لذلك فإن الأمر على أكبر جانب من الأهمية لكل تواصل الدول الأعضاء وتعزز دعمها للصندوق الاستئماني للتبرعات.

١١١ - ويمثل انتشار الألغام البرية واستعمالها كارثة بشرية مميته وتنطوي على عواقب اجتماعية واقتصادية دائمة. ولا بد من اتخاذ خطوات فورية لوقف إنتاج الألغام البرية وتخزينها وتسويقها واستعمالها واقناع البلدان التي تسمح بهذه الأنشطة أن تكف عن ذلك.

١١٢ - ويمثل استعمال الألغام البرية وصمة عار لا تطاق في جبين الحضارة. وتشن المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في أنحاء العالم حملات نشطة من أجل فرض حظر كامل على الألغام البرية. ويزداد عدد الحكومات التي تؤيد بنشاط هذه المبادرة. والحظر في سبيله لأن يصبح بسرعة هدفا يمكن تحقيقه في المستقبل القريب.

١١٣ - ويمثل العثور على الألغام البرية وتدميرها بعد أن أخفيت بخسة في الأرض مهمة صعبة ومكلفة وخطرة قبل كل شيئ. ويبذل عدد متزايد من العاملين في مجال الشؤون الإنسانية وأفراد قوات حفظ السلام والعاملين المحليين في مجال إزالة الألغام أقصى ما في وسعهم كل يوم لجعل الحياة آمنة لضحايا الصراع. وكثير منهم لقيوا حتفهم أو أصيبوا وهم يقومون بواجبهم. وإنه لمن اللائق أن نختتم هذا التقرير بالإشادة بشجاعة هؤلاء وتفانيهم.

المرفق الأول

الأموال المنفقة من الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام

المستفيد	المشروع	الميزانية في ١٩٩٥ (بدولارات الولايات المتحدة)	الميزانية في ١٩٩٦ (بدولارات الولايات المتحدة)
أنغولا	استمرار أعمال المكتب المركزي لعمليات الألغام	٠	٣٠٠ ٢٠١
	دعم المعهد الوطني لإزالة العقبات المتفجرة	٠	٧١٠ ٠٧٣ ١
	المسح والإزالة (فريق العمل المتعلق بالألغام)	٠	٠٠٠ ٤٥٢
	التوعية بالألغام (اليونيسيف/المعهد الوطني)	٠	٠٠٠ ٤٥٢
	مسح الطرق الفرعية (برنامج الأغذية العالمي/منظمة النجاة من الأعمال الخطرة)	٠	٠٠٠ ٣٣٩
	مسح (المعونة الشعبية النرويجية)	٠	٠٠٠ ٤٥٢
	عقد إشراف	٠	٠٠٠ ٢٠٠ ١
موزامبيق	برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام	٠	٧١٤ ٥٨٣ ٣
اليمن	مساعدة تقنية لحكومة اليمن	٠٣٠ ١٧٣	٥٠٠ ٣١
مقر الأمم المتحدة	تمويل وحدة إزالة الألغام والسياسات	٨٠٠ ٩٥٣	٨٨١ ٢٣٥ ١
	المؤتمر الدولي المعني بإزالة الألغام/معرض نيويورك	٠٠٠ ٥٩٠	٠٠٠ ١٠

المستفيد	المشروع	الميزانية في ١٩٩٥ (بدولارات الولايات المتحدة)	الميزانية في ١٩٩٦ (بدولارات الولايات المتحدة)
	المؤتمر الدولي المعني بتكنولوجيا إزالة الألغام	٠	٢٥٠ ٠٠٠
	دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للألغام البرية	٧٠ ٠٠٠	٠
كرواتيا	إنشاء مركز العمل المتعلق بالألغام	٠	٢ ٤٢٢ ٠٣٠
البوسنة	إنشاء مركز العمل المتعلق بالألغام	٠	٢ ٢٦٨ ٦٠٣
المجموع		١ ٧٦٨ ٨٣٠	١٣ ٩٧١ ٧٣٨

المرفق الثاني

الأموال المقبوضة والمعلن عن دفعها للصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

الجهة المانحة	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
الاتحاد الأوروبي	٨ ٥٢٨ ٠٥٢
أسبانيا	٢٠٥ ٠٠٠
استراليا	٦٠١ ٨١٠
إسرائيل	٧٠ ٠٠٠
ألمانيا	١٧٥ ٠٠٠
اندونيسيا	٤٠ ٠٠٠
ايرلندا	٣٣٦ ٦١٠
ايسلندا	٥ ٠٠٠
ايطاليا	٦١٧ ٢٨٣
البرازيل	٣ ٠٠٠
البرتغال	١٥٠ ٠٠٠
بلجيكا	١٨٠ ٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٢٥ ٠٠٠
الجمهورية التشيكية	٢٢ ٥٠٠
جنوب افريقيا	١٠ ٠٠٠
الدانمرك	٤ ١٧٢ ٩٤٩
سلوفاكيا	١٠ ٠٠٠
السويد	١ ٠٧٥ ٧٢٩

الجهة المانحة	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
سويسرا	٤٤٨ ٨١٨
فرنسا	٨١٨ ٣٩٥
فنلندا	٥٠٠ ٠٠٠
الكرسي الرسولي	٤ ٠٠٠
كرواتيا	١ ٠٠٠
كمبوديا	١ ٠٠٠
كندا	١١٣ ٤٤٧
لكسمبرغ	٥٦٨ ٢٢٦
ليختنشتاين	٧٨٥ ٧
مالطة	٩٥٢ ١
المملكة العربية السعودية	٥٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة	١٧٥ ٩٨٧
موناكو	١٠ ٠٠٠
ناميبيا	٥٠٠
النرويج	٩٨٥ ٣٣٠ ١
نيوزيلندا	٣٣٦ ٣٢١
الولايات المتحدة الأمريكية	٦ ٢٠٠ ٠٠٠[أ]
يابان	٠٦٠ ١٠٠ ٥
اليونان	٨٠ ٠٠٠
المجموع	٦٧٣ ٧١١ ٣٢

ملاحظات: مجموع المبالغ المعلن عنها في مؤتمر جنيف : ٠٩٦ ٦١٦ ٢١ دولارا
المبلغ المعلن عنه منذ مؤتمر جنيف : ٥٧٧ ٠٩٥ ١١ دولارا
مجموع المبالغ المعلن عنها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ : ٦٧٣ ٧١١ ٣٢ دولارا

(أ) بما في ذلك مبلغ ٤ ملايين دولار من الصندوق الاتحادي للعسكريين.

- - - - -